



الوثيقة WSIS/PC-3/DT/1-A
19 سبتمبر 2003
الأصل: بالإنكليزية

[مشروع إعلان المبادئ]

[ملحوظة: النص الكامل لمشروع هذا الإعلان بين قوسين معقوفتين]

ألف [باء]. رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

1. نحن ممثلي شعوب العالم، وقد اجتمعنا في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع، يستطيع كل فرد فيه أن يخلق المعلومات والمعارف وأن ينفذ إليها وأن يستخدمها وأن يتقاسمها، بما يعين الأفراد والمجتمعات على تحقيق إمكاناتهم الكاملة وتحسين نوعية حياتهم بطريقة مستدامة.

باء [ألف]. بناء مجتمع المعلومات: تحدٍ عالمي جديد للألفية الجديدة

2. [1] يقوم مجتمع المعلومات هذا على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويتسم بالنفوذ [الشامل] إلى المعلومات واستعمالها من أجل إنشاء المعرفة وتجميعها ونشرها.

3. نؤكد من جديد أن [كل حقوق الإنسان عالمية ولا تقبل التقسيم ومترابطة ومتصلة ببعضها] عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتقسيم وترابطها وما بينها من صلة [بما في ذلك الحق في التنمية] وصلتها بمبادئ المجتمع الديمقراطي [احترام المساواة في السيادة بين جميع الدول] ونظم الحكم الحسنة وحكم القانون [على الصعيد الوطني والدولي] والتنمية المستدامة. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات للنهوض بالأهداف الواردة في إعلان الألفية من أجل تحقيق [التنمية للجميع] في عالم ينعم بمزيد من السلم والعدل والرخاء.

4. [1 ألف]. إن الاتصالات تعتبر عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، والأساس الذي يقوم عليه كل التنظيم الاجتماعي. وهي ضرورية لمجتمع المعلومات. وينبغي أن تتاح الفرصة لكل شخص في كل مكان للمشاركة في مجتمع المعلومات ولا ينبغي استبعاد كائن من كان من الفوائد التي يتيحها هذا المجتمع. فحرية التعبير وحرية الرأي، والحق في استقاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها بغض النظر عن الحدود الجغرافية [على النحو المكرس في المادة 19 [والمادة 29] من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان] هي الفرضية المنطقية الضرورية التي يقوم عليها مجتمع المعلومات.

5. [1 مكرراً]. لا يجب أن يؤول أي شيء في هذا الإعلان على أنه ينتقص من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو يتعارض معها، أو على أنه يقيد أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو ينسخها.

6. [4]. ونعترف بأن المعرفة والمعلومات والاتصالات في جوهر تقدم البشرية ومساعدتها ورفاهها. وعلاوة على ذلك، فلتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير هائل على جميع مناحي حياتنا تقريباً. إن قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

على الحد من تأثير الكثير من العقبات التقليدية، وبخاصة ما يتعلق منها بالزمن والمسافة، ييسر لأول مرة في التاريخ من استعمال الملايين من الناس في كافة أرجاء العالم للإمكانات الهائلة لتلك التكنولوجيات ومن استفادتهم منها. إن تعظيم إمكاناتها في تنمية الحوار والنهوض به [داخل الدول وفيما بينها]، وزيادة الإنتاجية، وتوليد النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة - لا سيما بالنسبة لغالبية شعوب العالم التي تواجه خطر التخلف عن الركب واستمرار تهميشها - يمثل تحدياً جسيماً لنا جميعاً. إننا نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها دولياً، على النحو الوارد في إعلان الألفية وتوافق آراء موننتيري.

7. [6.] **ونعترف** بأن بناء مجتمع المعلومات يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون فيما بيننا جميعاً - حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني - بشكل فردي وجماعي. ويوفر المتطوعون أيضاً مورداً ضخماً وهاماً، إذ يعملون على كل المستويات، من الدولي إلى المحلي، ومن الجماعي إلى المواجهة الفردية، من أجل بعث الحياة في مجتمع المعلومات. ونحن ملتزمون بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات لما فيه صالحنا وصالح أجيال المستقبل.

8. **ونعترف أيضاً** بأن مدى تأثير هذا التحدي يتجاوز الفعاليات المعتادة. إن الشباب هم قوة عمل المستقبل والعناصر الخلاقة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأول من يعمل على استعمالها. ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين ومنفذين وصانعي قرارات. ويجب علينا أن نركز بوجه خاص على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من الاستفادة بالكامل من الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون بإيجاد الظروف التي توازن تنمية تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تراعي رفاه الأطفال وحمايتهم وتنميتهم المتجانسة.

9. **ونؤكد** أن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر آمالاً هائلة للنساء اللاتي يجب أن يمثلن جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات. ونحن ملتزمون بكفالة أن يعمل مجتمع معلوماتنا على تعزيز تحرر المرأة وتمكينها، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتصوير المرأة بشكل عادل ومحترم.

10. [12] **سنواصل الاهتمام** بالحاجات الخاصة للبلدان النامية والاقتصادات الناشئة، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاهتمام بوجه خاص بالأحوال الخاصة للشعوب الأصلية، والنهوض بحقوقها الإنسانية وحرارتها الأساسية وحمايتها.

11. [53] **وإذ ندرك** أن الرؤية الطموحة لهذا الإعلان - سد الفجوة الرقمية - تتطلب التزاماً قوياً من قبل جميع أصحاب المصلحة، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. إن بذل جهود مستدامة من أجل النفاذ الشامل وبناء القدرة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري في بناء مجتمع المعلومات.

جيم. مجتمع معلومات للجميع: المبادئ الرئيسية

12. **وإذ نشعر بالتشجيع** من جراء التقدم السريع في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - غير المسبوق في التاريخ - الذي يسمح بتنمية تطبيقات يمكن أن تيسر من عدم تخلف أي أحد عن الركب وأن يكون بإمكان من تركوا مهمشين في حلقات إنمائية سابقة أن يجدوا فرصة حقيقية لتحقيق مستويات إنمائية أعلى بدون أن يتعين عليهم اتباع المسارات التقليدية أو متطلباتها الزمنية.

13. **وقد وطينا العزم** على أن نسعى إلى كفالة أن يكون بإمكان الجميع أن يستفيدوا من الفرص التي يمكن أن تتيحها لهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد اتفقنا على أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة، ابتغاء مواجهة هذه التحديات، أن يتعاونوا معاً لزيادة النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، علاوة على النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، وبناء القدرات والثقة، وزيادة الائتمان والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق بيئة تمكينية، وتنمية تطبيقات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيعها، ورعاية التنوع الثقافي، ومعالجة البعد الأخلاقي لمجتمع المعلومات، وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. وقد اتفقنا على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

(1) [3] دور جميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

14. [27] يضطلع جميع أصحاب المصلحة - الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى - بدور هام ومسؤولية في تطوير مجتمع المعلومات وفي عمليات صنع القرارات، بحسب الاقتضاء. [وقد تطورت الإنترنت إلى أن أصبحت [بنية تحتية]/[مورداً] علمية/عالمياً عامة/عاماً [طيبة/طيلاً] وينبغي أن تشكل إدارتها قضية محورية في جدول أعمال مجتمع المعلومات.] وبناء مجتمع معلومات يركز على الناس يعتبر جهداً مشتركاً لجميع أصحاب المصلحة ويتطلب التعاون والشراكة بين جميع الأطراف.

(2) [1] البنية التحتية للمعلومات والاتصالات : أساس ضروري لمجتمع المعلومات

15. [17] التوصلية عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ [الشامل] [في كل مكان] [المتساوي] بتكلفة معقولة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بما في ذلك النفاذ إلى القوة المحركة والخدمات البريدية واحداً من التحديات الأولية في مجتمع المعلومات ويجب أن يمثل هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بنائه وفقاً للتشريع المحلي في كل بلد.

16. [18] إن وجود بنية تحتية من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها عالية التطور ومكيفة للظروف المحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة محتملة وتستعمل النطاق العريض استعمالاً واسعاً حيثما أمكن أمر جوهري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان ولرفاه جميع المواطنين والمجتمعات. وينبغي أن يكون تنمية مجتمع المعلومات عنصراً مركزياً في أي استراتيجية وطنية وينبغي أن تأخذ في اعتبارها تطوير شبكات ومرافق الاتصالات والمعلومات في العالم ونشرها وصيانتها وتحديثها.

17. [من الممكن وضع سياسات تخلق مناخاً مواتياً للاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة النزيهة وتنفيذها بطريقة لا تعمل فقط على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنما على التمكين أيضاً من الوفاء بالتزامات تقديم الخدمات العامة في الأماكن التي تستعصي فيها ظروف السوق التقليدية على النجاح.]

18. [20] إن الرصد والتقييم، باستخدام مؤشرات مناسبة، ضروريان لقياس التقدم الذي نحققه في علاج الفجوة الرقمية، وفي تقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولية.

(3) [2] النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

19. [21-22] في غضون بناء مجتمع المعلومات الذي يتمتع فيه كل شخص بالحق في حرية الرأي والتعبير، وممارستها، بما في ذلك استقاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها، [من خلال أي وسيلة للمعلومات وبغض النظر عن الحدود الجغرافية]/[بشكل يخضع للحدود التي يقرها القانون]، تعتبر قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف، والمساهمة فيها، أمراً ضرورياً.

20. يمكن تعزيز تقاسم المعارف العالمية لأغراض التنمية وتدعيمها بواسطة إزالة الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف إلى المعلومات [المتاحة] لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والعلمية ومن خلال تيسير النفاذ إلى معلومات الميدان العام.

21. [23] من العناصر الجوهرية لنمو مجتمع المعلومات وجود ميدان عام يتسم بالحيوية والثراء. وينبغي أن تتسم المعلومات الموجودة في الميدان العام بسهولة النفاذ إليها وبالشفافية لدعم مجتمع المعلومات [ويجب حمايتها من الاستيلاء عليها بصورة سيئة]. ويمكن أن يعمل تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات والمحفوظات على النهوض بالنفاذ الحر والمنصف.

22. [24 ألف]. تسهم إمكانية الاختيار بين تطبيقات البرمجيات في زيادة النفاذ وتعزيز التنوع أمام مستعملي البرمجيات. وتوجد نماذج متعددة لتطوير البرمجيات تساعد على تعزيز هذا المبدأ [بما في ذلك المصدر المفتوح، الذي يمثل نموذجاً قيماً يدعم تخفيض تكلفة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات].

23. [11 جيم + 47 جيم] يؤدي العلماء والجامعات والهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحث وغيرها من المؤسسات دوراً مركزياً في تنمية مجتمع المعلومات. إن الكثير من أحجار أساس مجتمع المعلومات نتجت عن الإنجازات العلمية والتقنية التي تيسرت بفضل تقاسم نتائج الأبحاث. وإتاحة الفرص المتساوية للنفاذ إلى المعارف العلمية وخلق المعلومات العلمية والتقنية ونشرها مسألة لها أهمية حاسمة.

(4) بناء القدرات

24. [30] ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. ونظراً لاتساع نطاق المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبين في جميع المستويات فإنه يجدر توجيه اهتمام خاص لبناء القدرات المؤسسية لجمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتقاسمها.

25. [31] ينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع الأخذ في الاعتبار بالحاجات الخاصة للمجموعات المحرومة والمجموعات المعرضة للتضرر. ويؤدي مؤلفو المحتوى وناشروه ومنتجوه وكذلك المدرسون والمدرّبون دوراً حاسماً في تعزيز مجتمع المعلومات.

26. [33] إن التعليم وإعادة التدريب المستمرين وتعليم البالغين وإعادة تدريبهم، وغير ذلك من التدابير الخاصة، تعتبر ضرورية للاستفادة من الإمكانيات الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والاشتغال لحساب الذات والمهن الجديدة.

(5) بناء الثقة والطمأنينة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

27. [34] يمثل تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل [أمن الشبكات والمعلومات] التصديق والخصوصية وحماية المستهلك، مطلباً لا غنى عنه لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين جميع مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر في النهاية تشجيع ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات أصحاب الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، العمل على تعزيز الأمن وحماية البيانات والخصوصية، [علاوة على تجنب إقامة حواجز تعترض النفاذ والتجارة]. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يراعى في هذه الثقافة العالمية مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام جوانب مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائي.

28. وفي الوقت الذي نعترف فيه بمبادئ عالمية نفاذ جميع الدول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدم التمييز بينها، والإشارة بالذكر إلى القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فمن الممكن أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض التي لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر بشكل معاكس على تكامل البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها [في المجالات المدنية والعسكرية على حد سواء]. ومن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية [، بما يتسق مع الحاجة إلى المحافظة على حرية تدفق المعلومات] [وفقاً للنظام القانوني لكل بلد].

29. ينبغي معالجة الرسائل الاقنافية والأمن السيبراني على الصعيد الوطنية والدولية المناسبة.

(6) البيئة التمكينية¹

30. [38 ألف] يمثل حكم القانون، مقترناً بلوائح تنظيمية شفافة ويمكن التنبؤ بها، وتراعي الواقع الوطني، عنصراً جوهرياً لبناء الثقة والطمأنينة والأمن في مجتمع المعلومات؛ كما أن وجود إطار تنظيمي واضح من شأنه أن يكفل تمكين المستعملين والاحترام الكامل لحقوق الأفراد وخاصة حقوق الأطفال.

31. [40+38] يتعين على الحكومات أن ترعى إقامة إطار سياسي وقانوني وتنظيمي داعم وشفاف يشجع المنافسة ويمكن التنبؤ به - وأن تتدخل حسب الاقتضاء لتصحيح الإخفاقات السوقية، من أجل تعزيز تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية وتطبيقها وتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب نفاذ البلدان إلى فوائد الثورة الرقمية التقييد بمبادئ عدم التمييز المقبولة عالمياً في إطار تفاوضي تدفعه روح العدالة والإنصاف، كما أن وجود بيئة دولية تمكينية تشجع على نقل التكنولوجيا والمساعدات المالية للبلدان النامية هو مسألة حيوية لمساعدة هذه البلدان على الاستفادة من مكتسبات الثورة الرقمية.

32. [39] يجب أن يدعم مجتمع المعلومات ديمقراطية المشاركة وأن يدعم الشفافية والكفاءة والمساءلة. ويمثل تعزيز العلاقات مع المواطنين استثماراً أساسياً في عملية صنع السياسات وعنصراً جوهرياً من عناصر الحكم السليم. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة رئيسية للحكم السليم ولتحسين النفاذ إلى الحكومة.

33. [40 جيم] حماية الملكية الفكرية عنصر جوهري في مجتمع المعلومات. ومن الضروري لمجتمع المعلومات أن يوجد توازناً عادلاً بين حماية الملكية الفكرية من جهة واستعمالها وتقاسم المعارف من جهة أخرى. كما يعتبر جزءاً أساسياً من مجتمع المعلومات الذي يضم الجميع تيسير اشتراك الجميع اشتراكاً ذا مغزى في حماية الملكية الفكرية والإنتاج الفكري من خلال الوعي وبناء الطاقات وتنمية الأطر القانونية.

34. [41] إن أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. والحكومات مسؤولة عن وضع أطر تنظيمية محلية تحفز على مزيد من الاستثمار والابتكار والتجارة. كما أن توزيع المكاسب التي تتيحها زيادة الإنتاجية نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في التخفيف من الفقر كما يتيح المزيد من الفرص ويدفع التنمية المستدامة.

35. [42] توحيد المقاييس هو إحدى اللبئات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع مقاييس دولية. كما أن وضع مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيئي وغير تمييزية وتدفعها قوى السوق، وتطبيقها، على أساس مبدأ حياد التكنولوجيا، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية.

36. [43] ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق المصلحة العامة وطبقاً لمبدأ الشرعية ومع المراعاة الكاملة للقوانين والتشريعات الوطنية وكذلك الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

37. [45] يجب أن تتخذ الحكومات خطوات لكي تتجنب وتمتنع عن أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المتأثرة وتعوق رفاه السكان بما في ذلك استفادتهم من مزايا مجتمع المعلومات.

¹ لم يحدد منسق فريق العمل المعني بالبيئة التمكينية في هذا النص مجالات لمزيد من المناقشة نظراً لأن النص كله موضوع بين أقواس معقوفة، ولكنه يلاحظ أن بعض الوفود تحتاج إلى مزيد من التشاور خاصة فيما يتعلق بالفقرتين 33 و37 من هذا النص.

38. [33 جيم الجديدة] اعترافاً بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتزايد في تغيير طريقة عملنا، يصبح من الضروري إقامة بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية ومهيأة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

39. [44] [ينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت إدارة متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسير النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

40. تنطوي إدارة الإنترنت على مسائل تقنية ومسائل تتعلق بالسياسة العامة. ولقد كان للقطاع الخاص دائماً دور هام، وسيظل له هذا الدور، في تطوير الإنترنت [على المستوى التقني].

41. ينبغي أن تكون السلطة السياسية على قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت حقاً سيادياً للدول.

42. [ينبغي تنسيق المسائل المتعلقة بالإنترنت ذات الطبيعة الدولية التي تتصل بالسياسات العامة:

بدائل:

- أ) بين الحكومات والأطراف الأخرى المهتمة.
- ب) من خلال/عن طريق المنظمات الدولية الحكومية المختصة في إطار الأمم المتحدة.
- ج) حسب الاقتضاء على أساس دولي حكومي.
- د) من خلال/عن طريق المنظمات الدولية المختصة.
- هـ) من خلال منظمات دولية مختصة متفق عليها.]]

7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: منافعها في جميع جوانب الحياة

43. [46] ينبغي أن يكون الهدف من استعمال ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو تحقيق فوائد ملموسة في كل جوانب حياتنا اليومية، بما في ذلك العمليات الحكومية والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والعمل وإدارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث والأعمال التجارية والثقافة والزراعة وتخفيف الفقر. وينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً في إشاعة أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج من خلال تحسين الكفاءة والاستدامة في استعمال الموارد وعمليات الإنتاج وفي تحسين النفاذ إلى السوق. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة ومناسبة للاحتياجات والثقافة المحلية وأن تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي.

8) الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي [وتطوير الوسائط]

44. [48] [يمكن لمجتمع المعلومات أن يعزز] [ينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس] احترام الهوية [الدينية و] الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي وأن يبعث على احترامهما، وينبغي أن يعزز إقامة حوار بين الثقافات. كما أن مجتمع المعلومات يتعزز بتعزيز التنوع الثقافي [تنوع الهوية/الهويات الثقافية] واللغوي وحمايته والحفاظ عليه [وكذلك بالسياسات العامة التي تخدم هذا الهدف/كما ينص عليه إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي].

45. [49] يجب إعطاء أولوية عالية في مجتمع المعلومات لإنشاء المحتوى ونشره والحفاظ عليه. ومن الضروري تعزيز إنتاج/الانسياب الحر لـ [المحتوى التعليمي والعلمي والثقافي بلغات متنوعة. كما أن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية والإقليمية من شأنه أن يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن يحفز اشتراك جميع أصحاب المصلحة. ويفيد هذا النهج بشكل خاص في تلبية احتياجات الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والهامشية.

46. [50] إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حيوي في تكوين الهوية وفهم الذات وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على تسخير التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بالوسائل المناسبة ومنها الرقمنة.

(9) [8 أ] الوسائط

47. [51] لا بد لأي مفهوم لمجتمع المعلومات من وجود وسائط [مستقلة وتعددية وحررة] [وفق النظام القانوني لكل بلد] على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [وخاصة منه المادتين 19 و29]. [ينبغي أن يتاح للأفراد ووسائط الإعلام النفاذ إلى المعلومات المتاحة]//[من المبادئ الهامة لمجتمع المعلومات حرية النفاذ إلى المعلومات واستعمالها، من أجل إقامة المعرفة وتراكمها ونشرها]. [ينبغي تشجيع تعددية وسائط الإعلام وتنوع ملكيتها]. سيتواصل الدور الهام لوسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها في مجتمع المعلومات، وينبغي أن يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور داعم في هذا السبيل. [المسؤولية عن وضع معايير مهنية وأخلاقية في الصحافة هي مسؤولية المهنيين في مجال الإعلام].

(10) [9] الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

48. [52]

ينبغي لمجتمع المعلومات

أن يتمثل القيم المعترف بها عالمياً سواء منها القيم الثقافية أو الأخلاقية، ومنها قيم السلم والحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة والصدق والثقة والأمانة والعدالة والكرامة الإنسانية [مع عدم المساس بالقيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية لجميع المجتمعات].

أو

أن يتمثل القيم الأساسية ومنها قيم السلام والحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. ومن الخصال المهمة لمجتمع المعلومات أيضاً الصدق والثقة والأمانة والعدالة والكرامة الإنسانية والشفافية والمساءلة.

أو

أن يخضع للقيم الثقافية والأخلاقية المتعارف عليها عالمياً ومنها قيم الصدق والعدالة والتضامن والتسامح والكرامة الإنسانية والمسؤولية المشتركة والشفافية والمساءلة، مع عدم المساس بالقيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية لجميع المجتمعات. ينبغي أن يسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى النهوض بالصالح العام وحماية الخصوصية والحيلولة دون إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [مثل أعمال التمييز العنصري وكرهية الأجانب واستغلال الأطفال في الأعمال الإباحية]. وينبغي أن تستند حرية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين. بما في ذلك الخصوصية الشخصية وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وينبغي التمسك بهذه القيم بشكل خاص في ممارسة الأعمال التجارية على شبكات الإنترنت.

(11) [10] التعاون الدولي والإقليمي

49. [53] إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة للمساعدة بشكل فعال في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. لذلك فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الانضمام إلينا في "جدول أعمال التضامن الرقمي" الذي يحتوي على التدابير التي نعتزم النهوض بها والأهداف التي وضعناها لأنفسنا في هذا التقرير.

50. [54] إننا نأخذ على عاتقنا أن نهض بالتعاون في البحث عن استجابات مشتركة لتحديات مجتمع المعلومات وبتنفيذ خطة العمل، مما يحقق الرؤية والمبادئ الأساسية المتضمنة في الإعلان.

[